

مكانة الجامعة الجزائرية في التنمية المجتمعية

عماد بن تروش
أستاذ بقسم علم الاجتماع
المركز الجامعي بالطارف-الجزائر.

الملخص:

أصبح اسهام التعليم الجامعي في عمليات التنمية بجميع مجالاتها الثقافية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ركنا أساسيا وعاملا فاعلا للجامعات في تطوير القدرات وتحقيق التنمية الإنسانية، بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيس للرفاهية الاجتماعية التي ينشدها الفرد، ولذلك فإن مستقبل التنمية المتكاملة والشاملة في الجزائر وعلى المدى القريب والبعيد يتوقف على ما يحققه التعليم الجامعي، وما ينجزه للوطن باعتباره السبيل إلى توليد الفكر، وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والإنتاج. ضمن هذا الخط المعرفي تتموقع هذه المساهمة العلمية إذ تتوق إلى تسليط الضوء حول كيفية مساهمة الجامعة الجزائرية في عملية التنمية المجتمعية المنشودة.

الكلمات المفتاحية:

الجامعة، التنمية المجتمعية، علاقة الجامعة بالتنمية، انتاج المعرفة، استهلاك المعرفة.

توطئة:

إن ما يتعين الالمام إليه عند استعراض المسيرة التنموية في المجتمع الجزائري ومآلاتها، هو أن هذه الأخيرة -لاسيما في ظل العولمة والتحويلات التي تشهدها مجتمعات العالم الحديث- لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها باللجوء إلى المخططات الزمنية (كالمخطط الرباعي والخماسي)، وتوفير الإمكانيات المادية الهائلة فحسب، وإنما - وهو الأهم - بتوفير المورد البشري الفني الكفؤ المتمتع بقدرات علمية ومهارية عالية، ويضطلع بمسؤولية تحقيق الإقلاع التنموي المنشود، وذلك من خلال العمل على تحديث وتطوير كافة قطاعات المجتمع الإنتاجية منها والخدماتية، ولا ريب أن العمل على توفير هذا المورد البشري وبمثل هذه المواصفات هو مسؤولية

تقع على عاتق المؤسسة الجامعية الجزائرية بالدرجة الأولى، لاعتبارها مؤسسة للتعليم والتعلم فقط، وإنما كمؤسسة لتكوين الإطارات وإنتاج المعرفة العلمية التي تتيحها مختلف الأبحاث والدراسات التي تتم في مختلف المجالات : الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، الطبية... إلخ، وهذا ما يعد دعامة هامة للمشروع التنموي الذي يشهده المجتمع، وصمام أمان لنجاح التنمية المستدامة في الجزائر.

ضمن هذا الخط المعرفي تتوقع هذه المساهمة العلمية إذ تتوق إلى التعرض بشكل مركز للارتباط العلائقي بين الجامعة كمؤسسة لتكوين الإطارات والكفاءات والأدمغة من جهة وبين المشروع التنموي المعتمد لتحديث المجتمع الجزائري وتطويره من جهة أخرى. هذا ولقد رأينا أنه من المفيد جدا منهجيا ومعرفيا وقبل الخوض في هذه المسألة التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية في هذه المساهمة العلمية لتعقل محتواها الدلالي الذي سيساير خطوط التحليل في علاقة الجامعة بالفعل التنموي المجتمعي بالجزائر فيما بعد.

أولا : المفاهيم المركزية وحقولها الدلالية

1- مفهوم التنمية

يشير مفهوم التنمية غالبا إلى تلك العملية التي تمكن المجتمع من الانتقال من حالة الركود والتخلف الحضاري إلى حالة التطور والتحديث وتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، وضمن هذا الإطار وجدت عدة تعاريف لكثير من الباحثين المهتمين بقضايا التنمية والتخلف تتفق كلها على أن التنمية مصطلح مرتبط ببنويو وعلائقيا بمصطلحات النمو، التطور والتحديث، التغير الاجتماعي المنشود. ولاستكناه هذا المفهوم والتعمق في دلالاته، نرى أن من المهم جدا أن نورد جملة من التعاريف الخاصة به على النحو التالي¹:

التنمية مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الواعي للمجتمع لتوجيه التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والنسق الاقتصادي له وقوامها سلسلة تراكمية من التغييرات الوظيفية والهيكلية بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو¹

1- طلعت مصطفى السروجي : التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة. المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 2009، ص 15.

هذا التعريف يتقاطع دلالياً مع تعريف آخر يرى بأن التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي يؤدي إلى الرفع المستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل

إنها بعبارة أخرى تمثل ذلك التطور البنائي أو التغيير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع¹.

وهكذا فإن الدارس المتفحص للمحتوى الدلالي لمفهوم التنمية الذي عرضناه أعلاه يخلص إلى أن التنمية عملية حيوية إستراتيجية تستهدف تطوير وترقية وتحديث كافة قطاعات المجتمع خاصة الإنتاجية منها، بهدف الولوج إلى حياة مجتمعية أكثر تطوراً ورقياً وأكثر حداثة. وبعد استعراض مفهوم التنمية بشكل عام نرى أنه من المفيد جداً - وتماشياً مع طبيعة هذه المساهمة العلمية - أن نستكمل تعقل هذا المفهوم بشكل أكثر عمقا، وذلك بالتعرض إلى مفهوم التنمية الاجتماعية، والذي نقدر أنه في كلياته وجزيئاته لا يختلف كثيراً عن مفهوم التنمية بل يتطابق في محتواه الدلالي تطابقاً شبه كلي في الكثير من التعاريف. فماذا نعني بالتنمية الاجتماعية إذا ؟

2- مفهوم التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية على أنها التغيير الاجتماعي التي تقدم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي بهدف تطوير وتحسين أحوال الأفراد، وتوفير الخير الاجتماعي لهم. ويتوافق هذا التعريف توافقاً كلياً مع تعريف آخر يرى أن التنمية الاجتماعية هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة، كالنقل، والصحة، والإسكان، والمشاركة في النشاط الاجتماعي، والاقتصادي المبدول، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة²، إنها بذلك عملية إحداث مجموعة من التغيرات المخططة تستهدف إكساب المجتمع القدرة على الاكتساب الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد

¹ - مدحت القرشي : التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، السلط، الأردن، ط1، 2007، ص 122

² - طلعت مصطفى السروجي: مرجع سابق، ص 15

في نوعية الحياة لكل أفرادها، بمعنى زيادة قدرات المجتمع الذاتية على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأفراد المجتمع التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الاستثمار الأفضل لموارد المجتمع المتاحة والكامنة، ومشاركة الجهود الشعبية بجانب الحكومة لتحقيق هدف ذلك الاستثمار وحسن توزيع عائدته¹.

ولا شك أن تحقيق التنمية الاجتماعية لا يتوقف على توفير الثروة والإمكانات المادية لإنجاز وتجسيد المشاريع التنموية التي تعود بالرخاء على المجتمع، وترفع من مستوى معيشتة فحسب، وإنما - وهو الأهم - توفير إمكانات بشرية مدربة ذات قدرات علمية وفنية عالية تحسن استغلال الإمكانات المادية والثروات، وتوجهها على نحو يسهم في ترقية وتطوير كافة القطاعات الإستراتيجية الكفيلة بتحقيق نهضة تنموية غير مسبوقه تخرجه من وضع التخلف والتقهقر الاجتماعي إلى وضع التطور والارتقاء الحضاري.

ولا شك أن توفير الإمكانات البشرية الكفؤة هو مسؤولية تضطلع بها مؤسسة الجامعة على اعتبار أنها الفضاء الذي يتم فيه إنتاج وتلقين المعرفة لمرتديها، فضلا عن تنمية وتطوير قدراتهم الفكرية والعلمية والتقنية في مختلف المجالات، ومن ثم فهي تعد المنتج الرئيس للإطارات والكفاءات القادرة على إنجاح المسيرة التنموية التي يشهدها المجتمع الجزائري اليوم، وعليه ونظرا لأهمية هذه المؤسسة فإننا نقرر بأن لا مناص من أن نورد تعريفا لها نسعى من خلاله إلى توضيح طبيعتها والأهداف المرجوة منها خاصة في المجال التنموي.

3- الجامعة:

يعرف الباحث " تركي رابح" الجامعة على أنها جماعة من الأفراد يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة وتعلم مختلف العلوم والمعارف والقيام بالبحوث العلمية من أجل تقدم العلم وترقيته، فضلا عن أنها مؤسسة علمية تعني بتعليم المهن الرفيعة لنخبة ممتازة من شباب وشابات المجتمع لكي يكونوا قادة وإطارات عليا للبلاد، وذلك مثل مهن الطب، الصيدلة، المحاماة، الهندسة إلى غير ذلك من بقية المهن الرفيعة الأخرى ذات المسؤولية القيادية علميا وثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا².

¹ - طلعت مصطفى السروجي: المرجع نفسه، ص 16 .

² - تركي رابح : أصول التربية والتعليم - المؤسسة الوطنية للكتاب، د.م.ج، 1990، الجزائر، ص 72-73.

من جهة أخرى ترى الباحثة حبشي فتحة أن... الجامعة منظمة إستراتيجية تؤثر وتتأثر بالمجتمع المحلي والعالمي بما فيه من قوى وتأثيرات، فهي منظمة تكوين مركب من مجموعة كبيرة من التوابت أهمها: الطلاب، الأساتذة، المباني، المخابر والمكتبات، الموارد البشرية الإدارية المسؤولة، وطرق العمل، وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في نشر العلم والمعرفة وذلك بتكوين إطارات ذات قدرات فنية عالية، وكفاءات مرتفعة، تسمح بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية....¹، وعليه وبالنظر إلى توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن كل مجتمع في مرحلة تاريخية ما يخلق جامعته ويرسم لها الأهداف المناسبة المزمع بلوغها أو الممكن تحقيقها في أفضل الأحوال وبأقل التكاليف وفي أقصر مدة ممكنة. فالجامعة بهذا المعنى ووفقا لهذا المفهوم، هي مؤسسة تكوينية لا ترسم أهدافها بمعزل على البيئة الاجتماعية - الاقتصادية التي تنبثق عنها - بل على العكس من ذلك فهي تستلهم من المجتمع الذي هو منبثها هياكلها وإطاراتها وتختار قيمها وأهدافها، أي باختصار فإن المجتمع هو الذي يمنحها، الميلاد، المعنى والغاية والوسيلة². وعليه يمكن الجزم بأن هناك علاقة عضوية بين الجامعة والتنمية الاجتماعية، فلا يمكن للتنمية أن يكتب لها النجاح والاستدامة إلا إذا أطرتها ودعمتها الجامعة بما تنتجه من إطارات وكفاءات وأدمغة مقتدر لها من الإمكانيات العلمية والفكرية والفنية، ما يؤهلها إلى قيادة المجتمع بثبات إلى النهضة والإقلاع الحضاري التي ينشده كل مجتمع تواق إلى حياة اجتماعية راقية، اقتصاد قوي، إبداع وإنتاج معرفي وعلمي غزير، والأهم من ذلك التحول من مجتمع يعاني كبوة الركود والفشل والإخفاقات إلى مجتمع قبل للنمو والتطور، وتحقيق النجاحات في مختلف مجالات التنمية أي التحول إلى "مجتمعات تاريخية" من منظور المفكر مالك بن نبي³.

¹ - حبشي فتحة : إدارة الجودة الشاملة والإيز وفي التعليم العالي، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، منشورات جامعة منتوري بقسنطينة، العدد 28، ديسمبر 2007، المجلد أ، ص 128 .

² - أب وبكر بوخرينة : الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أ ورحلة البحث عن النموذج المثالي، مقال منشور في مجلة التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية "محكمة" تصدر عن جامعة عنابة، العدد 6، جوان 2000، ص 273.

³ - المجتمعات التاريخية مصطلح استخدمه "مالك بن نبي" للدلالة على المجتمعات التي تحقق النموذج المتحرك أي التي تخضع لقانون التغيير وتعديل معالمها من جذورها، إنها بعبارة أخرى مجتمعات قابلة للنم والتطور والارتقاء وبناء حضارة إنسانية في أروع وأسمى صورها.

وأمام تعاضل أهمية الجامعة في تطوير وترقية الحياة الاجتماعية شرعت الجزائر في إنجاز وتشيد العديد من الجامعات والمراكز الجامعية في مختلف ولايات الوطن فضلا عن فتح مئات المخابر العلمية مع تدعيمها ماديا وبشريا، وعددا مماثلا من مشاريع بحوث ثم اعتمادها من طرف الوزارة الوصية تعالج بعض القضايا التنموية التي من شأنها تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع الجزائري، واستكمالا لهذا الطرح المهم سنحاول فيما يلي أن سنتعرض بالنقاش والتحليل الكيفية التي تسهم به الجامعة الجزائرية في إنجاز وتحقيق التنمية المجتمعية المنشودة.

ثانيا: الجامعة الجزائرية في مواجهة متطلبات التنمية المجتمعية
(1) - دور التكوين الجامعي في إنتاج الإطارات والكفاءات والأدمغة التي يتطلبها المشروع التنموي في الجزائر

أصبح اسهام التعليم الجامعي في عمليات التنمية بجميع مجالاتها الثقافية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ركنا أساسيا وعاملا فاعلا للجامعات في تطوير القدرات وتحقيق التنمية الإنسانية، بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيس للرفاهية الاجتماعية التي ينشدها الفرد، وفي سياق التطورات التي نعيشها في عصرنا الحاضر فإن مستقبل التنمية المتكاملة والشاملة في المدى القريب والبعيد يتوقف على ما يحققه التعليم الجامعي، وما ينجزه للوطن باعتباره السبيل إلى توليد الفكر، وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والإنتاج وأداة لتجديد الثقافة وإعداد القوى البشرية الماهرة والمتقنة، والتي تغطي كافة مجالات التنمية، ومن خلال استطلاع تجارب الدول في التنمية والنهضة فإننا نلمس أن تحقق التنمية الاقتصادية في كثير من الشواهد لم يتوقف على ما يتوافر للدولة من موارد طبيعية أو ثروة اقتصادية، وإنما على توافر عناصر إنتاجية أعلى تشمل المستوى المعرفي والعلمي والتقني والمهاري لقوى العمل الذي يمكنها من استيعاب وملاحقة تطورات التقنية والاتصال والصناعة الحديثة. إن الاستثمار في التعليم الجامعي هو استثمار في الإنسان، وهو أهم من الاستثمارات المادية المجردة التي لا تقوم إلا على فكر وجهد وقدرات الإنسان، والتعليم يمثل أهمية خاصة للدول النامية لتحقيق تنميتها ونهضتها وتعزيز ثرواتها، ولذا يعد العنصر البشري أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تسهم في ذلك ولن يؤدي العنصر البشري دوره دون تعليم

يجعله عنصر نمو وتقدم بدلا من أن يكون عنصر جمود وتخلف¹، وهذا ما انتبهت إليه المجتمعات المتقدمة التي أضحت تؤمن بقيمة الفرد ومكانة الإنسان وتعتبره ثروة هامة ورصيد ضخم تدخره لتطوير تميزها المحلية ولا تتوان في اتفاق مبالغ هائلة في سبيل الاستثمار في تطوير وتحسين قدراته ومعارفه لاقتناعها التام بأن التكلفة التي يتطلبها التكوين الجامعي إنما هي عائد غير مباشر يتمثل في توفير الكادر الفني الماهر ورفع مستواه لتطوير الإنتاج وتحسينه كماً وكيفاً، لهذا فقط نجحت المجتمعات المتقدمة ومن خلال الإنسان من التحكم في البيئة المحيطة بها كما تستطيع استغلال ما في هذا المحيط من موارد وثروات وإمكانات طبيعية وصناعية، بينما المجتمعات المتخلفة التي لا تدرك أهمية الإنسان قد لا تدرك خصائص العناصر الطبيعية المحيطة بها حتى تستغلها، وإذا ما أدركت هذه الخصائص فإنها لا تملك الوسائل العلمية والتقنية التي تؤهلها لاستغلال الثروات الكامنة فيها، فإنسان اليوم لم يعد مجرد فرد يمثل رقماً منزعزلاً، وإنما أصبح يمثل مقياساً للتطور أو التخلف²

وفي هذا الصدد تقول الباحثة سعاد خليل إسماعيل "...إن التنمية في الأصل والأساس عملية غايتها الإنسان وأدائها الإنسان نفسه، فالإنسان بفكره وعقيدته وصحته ومهارته عماد التنمية ومحركها الأول، حتى العوامل الأخرى لا بد منها للتنمية مثل رأس المال المادي والتنظيم والإدارة قوامها الإنسان نفسه، ومن ثم فإن أساس التنمية في أي مجتمع هو في الحقيقة تنمية القيم والعقول والمهارات..."³. وتتبوء مؤسسة الجامعة داخل أي نظام تعليمي مكانة هامة نظراً للخدمات الكبيرة التي تقدمها للمجتمع وبخاصة فيما يتصل بتكوين وإنتاج الإطارات الفنية ذات المهارات العلمية والتقنية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة لمواجهة المتطلبات الاجتماعية والأساسية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك باعتبارها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية الشاملة وتطويرها، فلم يعد ينظر إلى

¹ - محمد بن أحمد السديري : الجامعة والتنمية، مقال منشور في مجلة رسالة الجامعة الالكترونية تصدر عن جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، العدد 952، مأخوذة من الموقع : <http://KSU Arabic.com>

² - غول لخضر : التعليم والتنمية في البلدان النامية، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 28، ديسمبر 2007، ص 218.

³ - غول لخضر : المرجع السابق: ص 219.

الجامعة باعتبارها فضاءً للتعليم والتعلم بل أضحت المفتاح الرئيسي لاتخاذ وتنفيذ العمليات الضرورية لمواجهة تحديات اليوم والغد⁽¹⁾. وإذا عدنا إلى مسألة إنتاج الكفاءات والإطارات والأدمغة التي تعد صمام أمان لنجاح النهضة التنموية التي تعرفها الجزائر، فإننا نعتقد بضرورة مراجعة الجامعة الجزائرية أهدافها وهياكلها خاصة في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري، ورهانات الألفية الثانية، إذ أن التطورات السريعة والمتلاحقة في التكنولوجيا ومطالب السوق مصحوبة بالطبيعة المتغيرة للتكوين الاجتماعي الجزائري تقتضي اتساعا ومرونة في المهارات والتوجهات أكبر بكثير من ذي قبل، ومن ثم يتعين على الجامعة الجزائرية تحديث فلسفتها وبرامجها وتنظيماتها الحالية لمواكبة الاحتياجات التي تملها التنمية المستدامة في ثوبها المجتمعي الجديد، ومن ثم فالجامعة الجزائرية اليوم مدعوة لتوفير إطارات فنية وعلمية مؤهلة لفهم هذه التحولات والتغيرات الخطيرة في بنية المجتمع وقطاعاته، وبالتالي تنشأ الحاجة إلى أن تكون البرامج الدراسية أكثر تأكيداً من قبل على المعرفة العريضة والأساسية، وليس المعرفة الضيقة أحادية النظم المعرفية⁽²⁾.

إن التعليم الجامعي في الجزائر وفي كل مستوياته مطالب بأن يتجاوز عملية التلقين إلى عملية التكوين النوعي الذي ينبغي أن يهتم بالقدرات وتقديم تعليم له أهداف لتنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية، ومن ثم يتعين على الجامعة تحديث نفسها كمؤسسة للتعليم المستمر للخريجين ومن دون شك أن كل هذا يتطلب إجراء تغييرات أساسية في تنظيم وإدارة الجامعة الجزائرية، جامعة تواجه الظروف والتحديات الجديدة حيث يركز التعليم الجامعي على المتعلم كمحور للعملية التربوية والتعليمية والبيداغوجية وأساليب تكوينية في مواقف حية تستثمر العمل والتدريب⁽³⁾.

إن الحديث عن مسألة التدريب والتكوين يسوقنا إلى الحديث عن مجال آخر يندرج دائماً ضمن مسألة علاقة الجامعة بالتنمية، وهو ضرورة انفتاح الجامعة الجزائرية على مختلف المؤسسات الاقتصادية التي تشكل النسيج الاقتصادي في الجزائر إذ لا يمكن لمجتمع يتطلع

¹ - إبراهيم توهامي: أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين؟ مقال منشور في مجلة الباحث الاجتماعي، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد الرابع، أبريل 2003، ص 49.

² - إبراهيم توهامي: المرجع السابق، ص 51.

³ - المرجع نفسه، ص 52.

إلى تحقيق قفزة تنموية غير مسبقة أن يمتلك جامعة منغلقة على نفسها متفوقة على ذاتها مغتربة عن كافة أشكال التنمية الاقتصادية التي تعتمد بالأساس على الكفاءات والمعارف التي توفرها الجامعة، إن تطور مؤسسة الجامعة هو بالموازاة مع تطور النشاطات الاقتصادية التي تتحكم في فعاليتها وتطورها، ذلك أن الارتباط بين المعارف التقنية والاقتصادية يتجلى عبر القاعدة العلمية التقنية التي تساعد على تنمية الإنتاجية من خلال انتقال أثر التكنولوجيا وتحدياتها، والتي تكلفها الجامعة إلى ميدان الاقتصاد مما يؤدي في آخر المطاف إلى التطور العام في الاقتصاد، وتجدر الإشارة هنا أن أثر القاعدة العلمية التقنية التي مصدرها الجامعة لا يتحقق إلا إذا كانت منسجمة مع مقتضيات ومتطلبات المؤسسة الاقتصادية⁽¹⁾ وللأسف مازال الارتباط العلائقي بين الجامعة الجزائرية ومختلف المؤسسات الاقتصادية لم يصل بعد إلى مستوى تطلعات المجتمع، بل مازالت الفجوة عميقة بين المؤسستين أحدثت أضرارا بليغة في جسد الاقتصاد الوطني، وأضحى هذا الأخير يوصم بأنه استهلاكي أكثر منه إنتاجي، وتلك معضلة أخرى تستدعي حولا سريعة وأهمها إطلاقا إعادة تشكيل ارتباط وظيفي بين الجامعة الجزائرية ومختلف الممارسات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر اليوم. ولا تكتمل مساهمة الجامعة الجزائرية في إنجاح المسيرة التنموية إلا من خلال اهتمامها باكتشاف الموهوبين والنوابغ ورعايتهم وتشجيعهم وتحفيزهم للقيام بدورهم في مجالات الابتكار والإبداع والتخطيط والتنفيذ، وهي كلها مرتكزات تضمن نجاح التنمية المستدامة في الجزائر⁽²⁾ لأن المؤسسة التي تملك المواهب الخلاقة تدفع منظماتها ومجتمعاتها للامتياز، لذلك فإنه يتعين على الجامعة الجزائرية المبادرة لتحفيز الملكات الخلاقة عن العاملين في حقل التطوير التكنولوجي والإنتاج.

(2) - التعليم العالي في الجزائر وإشكالية إنتاج المعرفة العلمية واستهلاكها في سبيل تحقيق التنمية المنشودة

(أ) - إنتاج المعرفة العلمية

يعتبر إنتاج المعرفة المدخل الحتمي للتقدم، ووظيفة ومسؤولية مطلوبة وفاعلة تقع على عاتق مؤسسة الجامعة، إذ أن المعرفة تنمو

¹ - بويكر بوخريسة : مرجع سابق، ص 279.

² - إبراهيم بدران: إصلاح الجامعات سبيل لبناء القدرات المطلوبة للتنمية، مقال منشور في كتاب جماعي موسوم بالتنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 28 "

بسرعة، لا تتوقف كمصدر للحصول على المعلومات ولكنها تكون عاملاً أساسياً في صياغة السياسات التنموية وبناء القدرات، وعليه فإن الجامعة الجزائرية اليوم مدعوة إلى إنتاج وتوفير المعارف في مختلف الحقول العلمية، وذلك لدفع القدرة على متابعة التطور وتوفير المعلومات المطلوبة لمواجهة التنافس العالمي والحقاق بركب النهضة التنموية التي تعرفها العديد من مجتمعات العالم المتقدم وتدعيم القدرة على إنتاج المعارف الجديدة وتعزيزها على ابتكار آفاق جديدة مطلوبة حتى يمكن ترجمتها في إحداث تغييرات فعالة وإضافات تفيد المجتمع¹.

إن الدارس المتفحص للمشهد الدولي اليوم يدرك أن الاستعدادات الفكرية للأفراد وتكوينهم وتطبيق النتائج العلمية التي يتم بلوغها في ميادين العلم المتعدد تؤثر بشكل مباشر في فعالية العمليات الإنتاجية بصورة مؤكدة، ومن ثم فإن إثراء وتوسيع المعرفة الإنسانية التي تضطلع بها الجامعة تعتبر الأداة الرئيسية للرفع من مستوى الإنتاج المعرفي للأفراد من حيث الكم والنوع حتى يستجيب للارتفاع المحسوس للطلاب على القوى المنتجة في المجالات الاقتصادية بالخصوص، وعليه فإن إنتاج المعرفة وتنمية القدرات الفكرية لأفراد المجتمع يسهمان بقسط متميز في بلورة وتنمية الطاقة الفكرية والعلمية للمجتمع² والتي تعد حسب خبراء التنمية الوقود الأساسي لكل المشاريع التنموية، والتي من دونها لا يمكن بأي حال من الأحوال رفد القطاعات الإنتاجية للمجتمع.

ب) - استهلاك المعرفة العلمية

لا يختلف اثنان على أن المؤسسة الجامعية اليوم أصبحت المكان الطبيعي الذي تتم فيه كافة الممارسات البحثية المنتجة للمعارف العلمية الحديثة، وذلك لأن هذه الممارسة التي تسهم في شكل فعال في ضمان مستوى علمي - ثقافي راق يؤسس لقواعد انطلاق وتراكم المعارف المتخصصة العلمية والعملية، والتي تعد الزاد الضروري لتأكيد المهمات المهنية المتكورة التي تواكب متطلبات المستجدات العلمية والابتكارات التكنولوجية في ميدان العمل والإنتاج، هذه العملية التي تضمنها القدرات المعرفية والفكرية يمكنها أن تضطلع بادوار ريادية لا مناص منها لإنجاح عمليات التنمية الاقتصادية، فالجامعة

¹ - إبراهيم بدران: المرجع السابق، ص 24.

² - أب وبكر بوخريسة: مرجع سابق، ص 281.

أصبحت تتدخل في ميادين الخلق والإبداع العلمي، الاقتصادي القانوني، الاجتماعي الفني والحضاري للمجتمع، انها تكتسح كل الجبهات وتحتل كل الميادين بعرض خدماتها والاستجابة لأهدافها، وعليه فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الحقائق فإننا نجزم أن ضمان أي سياسة تنموية ناجحة في الجزائر يستدعي بالضرورة أن توفر الجامعة الجزائرية مستوى معين من الإنتاج المعرفي المتميز لأنه يمثل إحدى مركباتها الحساسة، وعليه فإن التأثير على نوعية الإنتاج العلمي في المستوى الجامعي ينعكس على عملية النوعية الاقتصادية ومشتقاته، وفي حركة التطور المجتمعي بصورة شاملة، وعليه فإننا نرى أن على الجامعة الجزائرية وحتى تتموقع تموقعا رياديا في المسيرة التنموية لابد أن تكثف الجهود من خلال المخابر، ومشاريع البحوث التي تشكل الفضاء الطبيعي لإنتاج المعرفة في سبيل تقديم إنتاجات علمية ومعرفية متطورة قابلة للاستهلاك في مختلف المشاريع والورشات التنموية التي فتحتها الجزائر، والتي من شأنها أن تسهم في تنفيذ مختلف المشاريع الإستراتيجية بكلفة أقل ونوعية جيدة وفترة زمنية قصيرة وذلك قمة النجاح التنموي¹.

ج) إنتاج المعرفة واستهلاكها كعامل رئيسي لإنجاح المسيرة التنموية في الجزائر

يرى الباحث الاجتماعي بوبكر بوخريسة، وفي سياق تعرضه لعلاقة إنتاج المعرفة باستهلاكها، "أن الجامعة بصفقتها نظاما فعلا يجب أن تطبق لمبادئ الاقتصادية لتحقيق هدفين اثنين".
الهدف الأول: ويتمثل في إنتاج اليد العاملة الماهرة لمقابلة احتياجات عمليات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها وما ينجر عنها، وهو ما يطلق عليه الوظيفة الاستهلاكية للمعرفة بصورة جماعية. هذه الوظيفة مرتبطة أساسا بالإنتاج، وعليه فإن التكوين الجامعي في الجزائر لا بد أن يكون عاملا حاسما في دفع عملية التنمية الاقتصادية ذلك أن تكوين الطلاب تكويننا جيدا ينتج لنا يد عاملة ماهرة قادرة على تقديم الإضافات الضرورية لضمان نجاح العملية الإنتاجية في الجزائر، وعليه فإن هذه المهمة هي بمثابة القيام بدور اقتصادي مشابه تماما لدور عوامل الإنتاج الأخرى رأس المال والتنظيم.²

¹ بوبكر بوخريسة : المرجع السابق، ص 282 - 283 .

² - المرجع نفسه، ص 283.

الهدف الثاني: ويمثل في تمكين الفرد من تعميق سعته الفكرية والبدنية، وذلك من خلال تطوير إمكانياته الذهنية، وتحسين قدراته الفكرية وتكوينه تكويناً جيداً، يؤهله لأن يكون قادراً على تنفيذ واجباته الاجتماعية والاقتصادية بكفاءة عالية ومن ثم الاستفادة من حقوقه كمواطن من بين أعضاء المجتمع الذي ينتمي إليه، وهذه الوظيفة مرتبطة بصورة مطلقة بعملية الاستهلاك الفردي أو الجماعي للمعرفة وهي تركز في المقام الأول على تلبية حاجات الأفراد وفق ما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية.¹

3- الجامعة الجزائرية والتنمية الاقتصادية، نموذج الارتباط العلائقي
لا يمكن للمجتمع أن يتطور وينمو على مختلف الأصعدة الاقتصادية دون أن تقوم الجامعة بتهيئة الإطارات البشرية المدربة على صنوف الخبرات والمهارات والكفاءات وزجها في المؤسسات الإنتاجية الخلاقة التي تتولى مهمة استثمار الموارد الطبيعية في المجتمع، وتقديم أفضل الخدمات التي يحتاجها الأفراد، لأن تهيئة الموارد البشرية الكافية التي تتفاعل مع عناصر الإنتاج الأخرى تفاعلاً يؤمن بتنمية المجتمع في شتى الميادين ليست بالعملية السهلة التي يمكن إنجازها خلال فترة قصيرة فهي عملية معقدة تحتاج خطط تكوينية كفؤة ومبرمجة تتولاها الدولة من خلال مؤسسة الجامعة وتشرف عليها.² ومن الواضح اليوم أن الاقتصاد الجزائري لازال يتخبط في مشكلات معقدة جعلته في تبعية شبه مطلقة بالاقتصاديات العالمية، ورغم محاولات الإصلاح التي باشرتها الجزائر منذ قرابة العشرية من الزمن إلا أن نتائجها ما زالت محدودة ولم تحقق الإقلاع الاقتصادي المنشود، ولعل أبرز مشكلة جعلت الاقتصاد الجزائري يعاني الركود والتخبط ويتبوأ مكانة متدنية في سلم الاقتصاديات العالمية هي تلك القطيعة والفجوة العميقة الموجودة بين مؤسسة الجامعة ومختلف المؤسسات الاقتصادية المنتجة في الجزائر، فنادر ما نجد اتفاقيات وعقود تعاون بين المؤسستين تضع من خلالها الجامعة الجزائرية المعارف والكفاءات التي تحتويها في خدمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية حتى أضحيا كيانين منفصلين لا علاقة لهذا بالآخر على الرغم من أن المجتمعات المتقدمة لم تصل إلى ما

¹ - المرجع نفسه، ص 284.

² - إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2005، ص 184-185.

وصلت إليه اليوم من نهضة اقتصادية غير مسبقة إلا من خلال ربط اقتصادياتها ربطا وظيفيا مع مختلف الجامعات والمخابر ومراكز البحوث والدراسات، حتى أضحت اليوم تتحكم بشكل كلي في الاقتصاد العالمي، وتفرض منطقها ليس فقط على الكيانات الاقتصادية للعالم وإنما أيضا -وهو الأخطر- على سياسة وثقافة وهوية المجتمعات الأخرى التي ترابض في قاع التخلف والركود.

ولهذا فإننا نرى أنه من المهم جدا في هذا الإطار، وحتى نضمن نهضة اقتصادية تسمو بالاقتصاد الجزائري إلى مصاف الاقتصاديات العالمية التنافسية، لا بد من تحقيق نموذج ارتباط علائقي بين المؤسسة الجامعية الجزائرية ومختلف المؤسسات الاقتصادية الفاعلة يستدعي لتجسيده ونجاحه مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- تسليم أصحاب القرار بأن الاقتصاد لن يكتمل تحوله من شكله الإداري إلى شكل آخر أكثر تطورا، ولن يتطور، ولن ينفع نقل التقنية من الخارج ما لم تتكون في البلاد بنى ارتكازية للعلم والتكنولوجيا تمتلك حرية وحركية الخلق والإبداع العلمي والتكنولوجي، والقدرة على حل المعضلات بالاعتماد على النفس، والابتعاد عن استيراد الحلول الجاهزة التي لا تتلائم ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتنا، أي بمعنى آخر إن طريق التقدم والتنمية لا بد من أن يمر عبر حركية الربط المتفاعل بين الباحثين، الأطارات، الأدمغة وهي كفاءات بشرية توفرها الجامعة من جهة والنشاطات الإنتاجية من جهة أخرى.⁽¹⁾

ب- اتباع الجامعة الجزائرية لإستراتيجية تقوم على :

-إعادة النظر وتحيين وتطوير محتوى وأشكال وطرائق التكوين والبحث بما ينسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية وأفاقها.

-إقامة معابر متنوعة وكثيرة مع مختلف المؤسسات الاقتصادية من خلال توقيع اتفاقات التعاون والشراكة مع مختلف المؤسسات الإنتاجية التي تستفيد من المعارف والأبحاث التي تنتج عن الجامعة والتي تتيح تطوير طرق وأساليب الانتاج، ومن ثم تحديث وترقية هذه المؤسسات الانتاجية، مما يجعلها قادرة على التنافس مع مختلف المؤسسات

¹ - حفيظة مليكة: الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على دور الجامعة في التنمية الوطنية. مقال منشور في مجلة الاقتصاد والجامعة، مجلة محكمة متخصصة تصدر عن مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 04، 2006، ص 133.

التحول من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصادي انتاجي ومن تم من اقتصاد مهيمن عليه إلى اقتصاد مهيمن، وهو طموح مشروع وقابل للتجسيد بالنظر إلى الإمكانيات المادية والبشرية التي تتركز بها الجزائر والتي تمكنها -إن تم استغلالها بالشكل المطلوب- من تبوء مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وتدفع بها إلى مصاف الدول المحورية التي لها ثقل في عالم اليوم على غرار الصين، الهند خاصة وأن النظام العالمي اليوم أصبح لا يرحم المجتمعات المتعثرة حضاريا.

قائمة المراجع المعتمدة في المقال:

- 1-ابراهيم توهامي: أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين؟ مقال منشور في مجلة الباحث الاجتماعي، مجلة علمية دروب محكمة تصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد الرابع، أفريل 2003.
- 2-ابراهيم بدران، إصلاح الجامعات سبيل لبناء القدرات المطلوبة للتنمية. مقال منشور في كتاب جماعي موسوم "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
- 3-إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع الاقتصادي. دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2005.
- 4-بوبكر بوخرية: الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أول رحلة بحث عن النموذج المثالي. مقال منشور في مجلة التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، محكمة تصدر عن جامعة عنابة، العدد 6 جوان 2000.
- 5-تركي رايح : أصول التربية والتعليم، المؤسسة الوطنية للكتاب. د/ م. ج الجزائر، 1990.
- 6-حبشي فتية: إدارة الجودة الشاملة والإيزو في التعليم العالي. مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، منشورات امعة منتوري قسنطينة، العدد 28 ديسمبر 2007. المجلد "أ".
- 7-حفيظة مليكة: الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على دور الجامعة في التنمية الوطنية. مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمجتمع، مجلة محكمة متخصصة تصدر عن مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 04، 2006.
- 8-غول لخضر: التعليم والتنمية في البلدان النامية. مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية مجلة علمية محكمة نصف سنوية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 28، ديسمبر 2007.
- 9-طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة. المكتب الجامعي الحديث القاهرة، مصر، 2009.
- 10-مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية، نظريات وساسات وموضوعات. دار وائل للنشر، السلط، الأردن، ط1، 2007.
- 11-محمد بن أحمد السديري، الجامعة والتنمية. مقال منشور في مجلة رسالة الجامعة الالكترونية، تصدر عن جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 952، مأخوذ من الموقع www.ksuarabic.com